



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

24 جماد الثاني 1436 - 13 إبريل 2015





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
21	حقوق الإنسان فى العالم



هيئة حقوق الإنسان

• خريطة طريق "قضاياة للفصل في قضايا العنف الأسري"

المصدر: جريدة الحياة الاثنتين 24 جماد الثاني 1436هـ - 13 ابريل 2015م
[اضغط هنا](#)

الدمام - فاطمة آل دبببب
وضع المجلس الأعلى للقضاء «خريطة طريق»، يسير عليها قضاة المحاكم في التعامل مع قضايا «العنف الأسري». ورفع المجلس الدراسة للمقام السامي، لنيل موافقته عليها. فيما أوضحت مصادر لـ«الحياة» أن الدراسة جاءت بعد تشكيل لجنة تنفيذية، ومعالجة قضايا العنف الأسري، التي تشهد تنامياً. وبلغ عدد حالات العنف التي سجلت في المملكة بحسب هيئة حقوق الإنسان، 2750 حالة خلال العام الماضي، وغالبية قضايا العنف وفق الإحصاءات، التي رصدتها وزارتا العدل والشؤون الاجتماعية كانت ضد المرأة. فيما بلغ عدد القضايا التي سجلتها المحاكم السعودية في 1434هـ - 454 قضية عنف ضد المرأة. (للمزيد).
وأوضحت المصادر أن اللجنة التنفيذية تابعت عن كثب عمل المحاكم في قضايا العنف الأسري، وقامت بإعداد دراسة متكاملة موسعة مستقلة ملف العنف الأسري، مع درس مسبباته المفضية لنشوء الخصومات القضائية، ورسم آلية العلاقة بين المحاكم والجهات الحكومية، وتفعيل التوصيات على أرض الواقع القضائي.
وقالت المصادر إن اللجنة استعانت ببيوت خبرة محلية وخارجية، ومشاركة الجهات الحكومية وغير الحكومية، ووضعت استراتيجيات لمعالجة هذه القضايا. وقالت المصادر: «إنه تم تفعيل القيم الإسلامية والشرعية الرفيعة، من حسن الخلق والتعامل، والنهي عن الإيذاء»، مشيراً إلى عمل اللجنة دراسة شملت جميع مناطق المملكة، وشارك فيها عدد من قضاة المحاكم العامة والجزائية والأحوال الشخصية.
وخلصت اللجنة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: «وضع آليات مقننة للتعامل مع حالات الإيذاء بأشكاله كافة، وتوفير الحماية للمرأة والطفل حال وجود اشتباه في التعرض للإيذاء، من خلال التعاون مع الجهات المختصة». وعملت اللجنة على التعاون مع الجهات المعنية في قضايا الإيذاء، وشكلت فرق عمل لبحث الآليات المناسبة، مثل إدارة الحماية الاجتماعية في الشؤون الاجتماعية، وبرنامج الأمان الأسري في الحرس الوطني.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مستشفى حكومي يبرر ضرب حراسه لمواطن: «هو من بدأ!»

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 ابريل 2015م

[اضغط هنا](#)

الرياض - سعد الغشام

اعترفت إدارة مستشفى الملك خالد في محافظة الخرج باعتداء ثلاثة من رجال الأمن الصناعي على أحد المواطنين في قسم التنويم، مبررة ذلك بأن «المواطن بدأ بالضرب ما دفع الأمن الصناعي إلى التعامل معه بالمثل دفاعاً عن النفس». وأوضحت إدارة المستشفى في بيان لها أمس، أن ثلاثة أفراد من رجال الأمن الصناعي اعتدوا على أحد المواطنين، نظراً لقيامه بالاعتداء على أحدهم بعد منعه من دخول قسم التنويم النسائي، مشيرة إلى أنه أصر على الدخول في وقت غير مخصص للزيارة، منوّهة بأن التحقيقات جارية لبحث ملايبات الحادثة وتفصيلها.

وأضافت: «حاول أحد المواطنين في الأسبوع الماضي زيارة القسم النسائي في مستشفى الملك خالد بالخرج في موعد غير مخصص للزيارة، وبعد أن تم منعه من الصعود والتأكد بأن قسم النساء لا يسمح بدخوله إلا في وقت الزيارة، وذلك للخصوصية، ولأسباب أمنية مثل وجود المواليد الجدد، وأن هذه الإجراءات النظامية تهدف للحرص على راحة المريضات المنومات والحفاظ على خصوصيتهن، أصر على الصعود ومخالفة النظام، وصورة المقطع المتداول في شأن الحادثة توضح المكان الذي تم استيقافه فيه وهو في منتصف السلم المؤدي إلى القسم النسائي، ما يؤكد القيام بمحاولات عدة لمنعه من دون تجاوب منه».

وحول القيام بضرب المواطن، ذكرت إدارة المستشفى في بيانها أن المواطن قام بالضرب والركل لأحد أفراد الأمن، ما استدعى تدخل بقية زملائه للدفاع عن زميلهم واحتواء الموقف بشكل نظامي، مضيفة: «إلا أن إصراره على مد يده واستخدام حذائه في الضرب دفع أفراد الأمن لمعاملته بالمثل دفاعاً عن النفس، وعليه تم استدعاء الشرطة وتم اتخاذ الإجراءات النظامية لذلك وعمل المحاضر اللازمة».

وأكدت أنه على رغم قيام حراس الأمن بالدفاع عن النفس، إلا أن المستشفى يستنكر هذا العمل بهذه الطريقة، مبيّنة أنه تم تشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في الواقعة واتخاذ الإجراءات النظامية في هذا الشأن داخلياً، على رغم انتهاء الواقعة لدى الشرطة وتنازل حراس الأمن عن حقوقهم، منوّهة بأن اللجنة المشكّلة ستبحث ملايبات حالة الاعتداء مع جميع الموظفين وحراس الأمن للاطلاع على سير القضية واتخاذ الإجراءات اللازمة في حق المخالفين، مطالبة المراجعين باتباع الطرق النظامية عند الحاجة الضرورية للزيارة خارج الأوقات المحددة من خلال التوجه لإدارة شؤون المرضى للتسهيل عليهم. وتداول مغردون على مواقع التواصل الاجتماعي تغريدات نددت بالاعتداء على المواطن من رجال أمن المستشفى، معتبرين أن التصرف غير مبرر ويتخلله إهانة للمواطن حتى وإن كان مخطئاً، مطالبين بحاسبة المعتدين على ما قاموا به أمام مرأى عدد من الموظفين والمراجعين، فيما وجد آخرون أن التصرف الذي قام به رجال الأمن هو التصرف الأمثل للتعامل مع هذه الحالة، مرجعين ذلك إلى كون المواطن أراد مخالفة القوانين والدخول إلى القسم النسائي.

«الصحة» تعزز قدراتها بـ120 اختصاصياً للتعامل مع «كورونا»

> أعلنت وزارة الصحة ممثلة بمركز القيادة والتحكم تعزيز قدراتها في التعامل والاستجابة للأحداث الخاصة بفيروس كورونا، من خلال فرق استجابة سريعة تضم 120 اختصاصياً صحياً من مختلف التخصصات في مناطق المملكة كافة للتعامل مع بلاغات الإصابة بالأمراض المعدية، لاسيما فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية «كورونا». وأوضح وكيل وزارة الصحة العامة الدكتور عبدالعزيز بن سعيد في بيان صحفي أمس، أنه تم تصنيف مستويات عمل فرق الاستجابة السريعة إلى أقسام عدة، منها قسم للتحرك الفوري لحظة وصول بلاغ عن اشتباه إصابة بفيروس كورونا، وإرسال فريق استجابة سريعة في المنطقة نفسها لمباشرة الحالة، واستكشاف حالات كورونا، وزيارة جميع وحدات المنشآت للتأكد من جاهزيتها والحد من نقل العدوى.

فاطمة: الجسد مستودع أمراض... والفقير ينهش ما تبقى منه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م

[اضغط هنا](#)

الأحساء – محمد الرويشد

تحوّلت آيات منذ كانت في العاشرة، من طفلة صغيرة تتوق إلى اللعب وكل ما يغري طفولتها، إلى أم كل ما يههما أن تُنسي والدتها المريضة المتعبة أوجاعها التي لا تتوقف. فلم تعد الدمى موجودة في حياة هذه الطفلة، وحلت محلها علب الأدوية الكثيرة التي تحفظ مواعيدها بدقة، لتعطئها والدتها «التي لم ينصفها الزمان» بحسب قولها. وقالت آيات عبدالله: «لم أعش طفولتي على الإطلاق، ولم أفرح بها كبقية الأطفال، فوالدي انفصل عن والدتي، وأنا لم أكمل السادسة من عمري، وأخي طفل لم يتجاوز العامين، لنجد أنفسنا ضائعين من دون عائل»، مضيفاً: «عانت والدتي كثيراً، وأصيبت بأمراض عدة، بسبب الظلم والقهر والحرمان».

وتعاني فاطمة حسين (والدة آيات)، من أمراض عدة تهدد حياتها كل يوم، وبحسب التقارير الطبية فهي مصابة بفشل كلوي نهائي، إلى جانب ارتفاع ضغط الدم المزمن، وداء السكري وخمول في الغدة الدرقية. وقالت آيات: «الأم والدتي لا تتوقف نتيجة الفشل الكلوي، الذي أصابها منذ أكثر من 15 عاماً بسبب مضاعفات مرض السكر»، مضيفاً: «ما يقلقني إلى جانب الأمراض التي تعانيها، إصابتها باعتلال في شبكية العين، نتيجة مضاعفات السكر، ما يجعلها مرشحة لفقدان البصر، وهو شعور مؤلم جداً».

وأردفت: «تعاني أيضاً من تنمل منذ العام الماضي، وتطورت آلام أسفل الظهر، وأخبرنا الطبيب بعد الفحوص أنها من اعتلال أعصاب سكري، وبروز في الفقرات القطنية السفلية والعجزية العكسية، ما يسبب لها آلاماً لا تحتمل». وتبقى هذه الفتاة في مواجهة يومية مع أمراض والدتها الكثيرة التي تهدد حياتها بشكل مستمر، وبين حالهم المادية الصعبة، بعد أن توقف والدها عن إرسال النفقة منذ آخر مبلغ أرسله لهم قبل 11 عاماً، مردفة: «كان يرسل لنا مبلغ 1200 ريال كل ستة أشهر، وتوقف عن دفعه، وأصبحنا نعتمد اعتماداً كلياً على مبلغ مساعدة الشؤون الاجتماعية، فهو مصدر دخلنا الوحيد». واجتهدت هذه الفتاة في دراستها، متناسية ظروفهم المعيشية الصعبة، وتخرجت من الثانوية بتفوق، وبمعدل 95 في المئة، لكنها لم تلتحق بأية جامعة أو كلية، بل أوقفت عجلة تفوقها إلى إشعار آخر. وأكملت حديثها: «أوقفت دراستي لعام كامل، بسبب وضعنا المادي المتردي، ولم أكن أريد أن أزيد العبء على والدتي وأخي الصغير، إلا أن والدتي دفعتني وشجعتني على دخول الجامعة، وكانت فرحتها لا توصف جعلتني أرى الحياة بعيونها هي، وأردت أن أفرحها بعد كل هذه المعاناة». ولم تنه آيات عامها الأول بالجامعة في تخصص إدارة أعمال، حتى قررت التوقف من جديد، والسبب ذاته لم يتغير، الكلفة المادية التي لا تتوقف، لافتة إلى أنه «من الصعب أن ألبى طلبات الجامعة والأخذ من مصروفات منزلنا، على رغم أن والدتي راضية بذلك وتشجعني، إلا أن الدراسة أصبحت تمتل عبئاً لا يحتمل، فسائق الحافلة مثلاً يأخذ 1800 ريال على الفصل الواحد، إلى جانب البحوث ومتطلبات المواد التي لا تتوقف والملابس وغيرها، فقررت التوقف».

وذرفت فاطمة حسين دموعاً تملؤها الحسرة قبل أن تقول رغبتها الأخيرة: «أناشد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، مساعدتنا فنحن لا نرى بعد الله إلا وجهه، وكلي ثقة بأنه لن يتركنا من دون أن ينتشلنا مما نعانيه فتقتنا به كبيرة، وصحتي ومستقبل ابنتي وولدي أستودعهم بيدي، وأنا على يقين أنه لن يتركنا بعد كل هذه المعاناة الطويلة».

جدة: قضية «حضانة» تمنع مواطنة من السفر بـ «طفلتها» إلى خارج السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 ابريل 2015م
[اضغط هنا](#)

جدة - أحمد الهلالي
في تطور لافت في قضايا «الحضانة» في السعودية، أصدرت محكمة الأحوال الشخصية في محافظة جدة أخيراً حكماً بمنح «أم» سعودية حضانة «طفلتها»، وحكمت بمنعها من السفر بـ «الطفلة» إلى خارج البلاد إلا بإذن القاضي في بلد المحضون.
واستندت المحكمة في حكمها إلى قرار مجلس القضاء الأعلى رقم 1167-11-35 وتاريخ 30-10-1435 هـ، وحكمت المحكمة بحق «الأم» في مراجعة الأحوال المدنية، والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء ما يخص حق الحضانة لطفلتها من إجراءات لدى جميع الدوائر الحكومية والأهلية.
وجاء حكم المحكمة إثر تقدم «الأم» بدعوى طلب حضانة إلى محكمة الأحوال الشخصية في محافظة جدة، بعد أن اتهمت «الأب» بأخذ «الطفلة» من أمام باب المدرسة التي تدرس فيها جبراً، معتبرة أن تصرف «الأب» يلحق الضرر بـ «الطفلة» تعليمياً واجتماعياً. وطلبت من المحكمة تسليمها «طفلتها»، إذ أصدرت المحكمة في وقت سابق أمراً قضائياً مشمولاً بالنفاذ المعجل بتسليم «الأم» لطفلتها إلى حين انتهاء الدعوى.
وقدمت «الأم» إقراراً من والد «الطفلة» يتضمن تعهده بترك «الطفلة» تعيش مع والدتها بعد طلاقها منه، وزواجها من شخص آخر، حتى تبلغ سن الرشد، إذ تم إرفاق الإقرار في ملف القضية قبل أن يعلن الحكم الذي تضمن حق حضانة الأم لطفلتها.
وجاءت هذه التطورات في قضايا «الحضانة» التي تنتظرها محاكم الأحوال الشخصية بعد أن أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً يقضي بالزام المحكمة ناظرة قضية الحضانة أن يتضمن حكمها أنه يحق للمحكوم له بالحضانة مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس، وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية، ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك فيما إذا كان الحاضن غير الولي، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقاً للمادتين (205 - 206) من نظام المرافعات الشرعية. كما تضمنت القرارات موافقة المجلس الأعلى للقضاء على سريان قرار منح حق الولاية للمطالبة على ابنتها المحضون للقضايا السابقة كافة، وعدم حرمان أية سيدة من هذا الحق، وإن كان الطلاق وقع قبل أعوام، وكسبت الحضانة سابقاً، وذلك لتسريع العملية القضائية واختصار الإجراءات في الحصول على الحقوق، مع المحافظة على ثوابت العدالة، وتسهيل التقاضي وإنجاز الأعمال.
يذكر أن هذه القرارات جاءت لتخفيف المعاناة على المرأة الحاضنة بعد تسجيل العديد من حالات تعسف الأزواج والذي أدى بحسب رصد وزارة العدل لحرمان بعض الأولاد المحضونين من حقوقهم المدنية، وتأخر بعضهم في الدراسة إثر المسجلات بين الأبوين، ويصل الأمر إلى نقل الحضانة إلى الطرف الآخر، أو الحكم على المشتكي بالعقوبة متى اتضح أن دعواه ضد الحاضن كيدية، خصوصاً متى تكررت منه.

تطبيقاً لنظام قضاء التنفيذ

• الداخلية تطبق النظام بحق 12 ألف شخص ماطلوا في إعادة الحقوق لأصحابها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م
<http://www.alriyadh.com/1038791>

ساهمت وزارة الداخلية باستعادة العديد من المواطنين والمقيمين لحقوقهم، وذلك بمحاصرة المتلاعبين بحقوقهم عبر منع السفر ووقف الخدمات لأكثر من 12 ألف شخص، ماطلوا ورفضوا في إعادة الحقوق لأصحابها تطبيقاً لنظام التنفيذ. ويأتي إجراء وزارة الداخلية، تنفيذاً لأحكام قضائية عديدة سواء أحكام صادرة من اللجان القضائية أو من محاكم وزارة العدل، أو من محاكم ديوان المظالم. وحسب الاحصائية التي حصلت "الرياض" على نسخة منها، فقد بلغ عدد قرارات وقف الخدمات ومنع من السفر منذ بداية هذا العام أكثر من 12 ألف قرار، ضد اشخاص رفضوا واطلوا في إعادة الحقوق لأصحابها، تنفيذاً لأحكام القضاء من تلك الجهات القضائية. وتساهم وزارة الداخلية بصورة فاعلة، في استرجاع حقوق المواطنين والمقيمين عبر تنفيذ الأحكام القضائية، بمنع كل من صدر عليه حكم ورفض، أو ماطل في تنفيذ الحكم القضائي، بوقف خدماته ومنعه من السفر، تنفيذاً لأحكام النظام التي تعطي فرصة محددة للشخص لتنفيذ حكم القضاء، وإذا رفض أو ماطل في تنفيذ الحكم، تصدر جهة الاختصاص أمراً بوقف خدماته، ومنعه من السفر وإذا رفض بعد هذا الإجراء تصدر أمراً آخر بسجنه حتى ينفذ الحكم. ولدى وزارة الداخلية خبرة في ملاحقة المماطلين بالحقوق، من خلال إدارات الحقوق في جهاز الوزارة نفسها أو في المناطق والمحافظات، والمراكز تطبيقاً للشرع والنظام، حيث يتم ملاحقة المماطلين في تنفيذ أحكام القضاء سواء كانت صادرة من القضاء العام بوزارة العدل أو القضاء الإداري والتجاري بديوان المظالم، أو ما عدا ذلك من الاختصاصات القضائية الأخرى في مختلف اللجان والهيئات القضائية مثل اللجان العمالية والمصرفية وهيئة سوق المال والجمركية والتأمينية والأوراق التجارية وغيرها.

الشنيبير : لا يحق للمدارس الأهلية عدم تسليم الكتب للطلاب بحجة عدم تسديد الرسوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م
<http://www.alriyadh.com/1038672>

الرياض - منصور الحسين

حذر مساعد المدير العام للتعليم بمنطقة الرياض للشؤون المدرسية الاستاذ حمد بن عبدالله الشنير المدارس الاهلية من عدم تسليم الكتب للطلاب والطالبات المتأخرين في تسديد الرسوم لان الكتب حق من حقوق الطالب والطالبة ويتم تسليمها من اول يوم في الدراسة ولا تربط بعملية تسديد الرسوم.
واكد الشنير في اجتماع لجنة الاستعداد بحضور اعضاء اللجنة من مديري الادارات والمشرفين التربويين على ضرورة ان تحدث جميع المدارس الاهلية والعالمية بيانات منسوبيها من المعلمين والاداريين والطلاب والطالبات في برنامج نور بسبب وجود تدين في المعلومات لهذه المدارس.
واشار مدير التعليم الاهلي والاجنبي للبنين الاستاذ صالح الطريف الى ان مدينة الرياض تضم الآن 218 مبنى مدرسياً اهلياً وليس مبنى سكنياً. مرجعا سبب تأخر المدارس العالمية في تسجيل البيانات بسبب عدم فتح التسجيل للمدارس العالمية الا العام الماضي وبعض المدارس العالمية تضم اكثر من 15 الف طالب وطالبة ومئات المعلمين والمعلمات.



بريدة: • الإصلاح الأسري" يساهم في استقرار 61 أسرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م
<http://www.alriyadh.com/1038673>

بريدة - خالد المقيطيب
يعكف مركز الإصلاح الأسري التابع لجمعية (أسرة) في مدينة بريدة على إصلاح 85 قضية أسرية من بداية العام الجاري.

ونجح المركز في إنهاء 61 قضية بالصلح التام وتوجيه المستفيدين إلى برنامج الإصلاح المستدام الذي يهدف إلى تقديم الوسائل المهمة لحماية الأسرة وتكوين أسرة مترابطة بعيدة عن المنغصات، وذلك وفق حزمة من الأنشطة والبرامج الأسرية التي تقدمها جمعية أسرة في مدينة بريدة.

صرح بذلك مدير مركز الإصلاح الأسري الدكتور عبدالله بن صالح الرييش، بأن معظم الحالات الواردة للمركز من بداية العام تتركز على القضايا الزوجية كالهجر، وسوء العشرة، وطلب الطلاق، والحضانة، والعضل.

وشدد على أهمية تضافر الجهود على مستوى الجهات الحكومية والقطاع الخاص من أجل التوعية المبكرة للزوجين وذلك لتوفير بيئة أسرية آمنة ومستقرة، مؤكداً على التزام المركز بالمهنية العالية التي يتمتع بها المصلحون والمصلحات في التعامل مع أطراف القضية.



تلاعب بأسعار الاستقدام يصل لـ 7 آلاف ريال على موقع وزارة

العمل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م
[اضغط هنا](#)

استغل عدد من مكاتب الاستقدام موقع وزارة العمل مساند بتقديم خدمات استقدام العمالة المنزلية واستعرض مهاراته في المزايدة على أسعار هذه العمالة لتخيب آمال العديد من المواطنين في الموقع الجديد، الذي حمل لهم بشرى القضاء على استغلال حاجة المواطن عند طلب عمالة منزلية من المكاتب الأهلية ناهيك على التكاليف المبالغ فيها. وبحسب الموقع تباينت أسعار الاستقدام بفارق كبير للعاملات المنزلية من الجنسية الواحدة، حيث رصدت المدينة تبايناً فاق 7 آلاف ريال بين مكتب وآخر في القيمة المطلوبة ومدة زمنية تجاوزت 6 أشهر حتى تصل الخادمة لأرض الوطن فعلى سبيل المثال استأنرت محافظة جدة بعدد 31 مكتباً للاستقدام على موقع مساند كان من بينه مكتبان اثنان قدما خدمات الاستقدام للعاملة ألقالبينية بسعر قدره 13 ألف ريال بمعدل وصول قدره 6 أشهر ، وسبعة مكاتب أخرى قدمت الاستقدام بسعر 14 ألف ريال، وتسعة مكاتب حددت 15 ألف ريال للاستقدام، وستة مكاتب بسعر 16 ألف ريال، بينما وضعت 3 مكاتب 17 ألفاً لاستقدام نفس العمالة ألقالبينية، ومكتبان اثنان وضعا 18 ألف ريال، بينما فرض مكتبان سعر 20 ألفاً للاستقدام نفس العاملة من ألقالبين ويتم وصولها خلال 10 أشهر.

وهذا النموذج لم يقتصر على جدة فقط، بل امتد ليشمل مناطق أخرى كانت الرياض إحدى مناطق البحث، حتى تبين أنها تستأثر بعدد 119 مكتب استقدام بينها مكتبان اثنان قدما أسعار استقدام بقيمة 13 ألف ريال، بينما قدمت ثلاثة مكاتب أسعاراً بلغت 20 ألف ريال ومكتب واحد بسعر 19.500 ريال، فيما تباينت أسعار بقية المكاتب البين الـ 15 ألف ريال و19 ألف ريال بنفس الجنسية .

أما المدينة المنورة فقد بلغ عدد المكاتب فيها نحو 10 مكاتب من بينها مكتبان اثنان عرضا سعر 15 ألف ريال وخمسة مكاتب حددت 16 ألف ريال، ومكتب واحد فقط بـ 17 ألف ريال، أما المكتبان الأخيران فكان سعر الاستقدام المعلن لديهما 18 ألف ريال ومعدل وصول 12 شهر.

أما منطقة تبوك فقد ضربت رقما قياسيا في قيمة استقدام العمالة المنزلية الفلبينية رغم استحوادها على مكاتبين اثنين فقط، حيث عرض المكتب الأول سعر استقدام قدره 20 ألفاً ريال، بينما عرض المكتب الثاني مبلغا وقدره 23 ألفاً ريال بفارق 3 آلاف ريال رغم وجودهما في منطقة واحدة.

وأوضح المواطن ماجد الشريف« في الوقت الذي كان يفترض لموقع مساند تنظيم وترتيب خدمة الاستقدام بشروط معلنة ميسرة نجد وزارة العمل غضت الطرف عن ممارسات بعض مكاتب الاستقدام التي زابت على استقدام العمالة المنزلية وفرضت أسعار خيالية وألفت أن هذه الأسعار خلت من أي مميزات خاصة في مدة الاستقدام، بل عادت المعاناة للمواطن مرة أخرى مع الوضع الحالي الذي يجد به المواطن مشقة للبحث عن عامل أو عاملة منزلية ومدى الوقت، الذي ينقضي حتى تصل خادمته.

ويقول المواطن عبدالرحمن الغامدي بدون شك ثمن العديد من المواطنين لوزارة العمل هذه الخطوة المباركة الخاصة بتدشين موقع مساند، والتي جاءت من باب المصلحة العامة ومن باب التنظيم الذي طال انتظاره ومن باب الحرص على تطبيق الأنظمة وخدمة لأبناء الوطن المحتاجين لهذه العمالة وخصوصاً أن الأسر السعودية لا تستغني البتة عن العاملة المنزلية. لكن الأمر الآن وبعد تدشين الموقع بدأ بعض المكاتب تستغل هذا الموقع للترويج عن أسعار خيالية وصلت في بعض الأحيان إلى 37 ألف ريال لاستقدام عاملة من المغرب دون أي تدخل من وزارة العمل، التي تركت بعض المكاتب تحديد الأسعار دون مبرر واضح.

47 % من المتقاعدين تحت الخمسين .. و40 % من المستفيدين

• بنات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م
[اضغط هنا](#)

المدينة - جدة
كشفت إحصائية صادرة عن المؤسسة العامة للتقاعد عن أن 46.7 % من موظفي الدولة تقاعدوا تحت سن الخمسين، منهم 20.8 % من سن 45 إلى 49 عامًا، و12.7 % من سن 40 إلى 44 عامًا، و7.4 % من سن 35 إلى 39 عامًا. كما أظهرت الإحصائية أن 32 % من الموظفين تقاعدوا قبل السن النظامي «تقاعد مبكر» وأن 7 % من المتقاعدين بصفة عامة أحيلوا للتقاعد بسبب العجز الصحي. وأشارت الإحصائية إلى أن البنات يشكلن 40 % من المستفيدين بعد تقاعد الموظف، ثم الزوجات بنسبة 27 % ثم الأبناء بنسبة 24 %.

وأوضحت المؤسسة أن إجمالي عدد المتقاعدين حتى نهاية العام 1435 هـ بلغ 617070 متقاعدًا منهم 460280 متقاعدًا ما زالوا على قيد الحياة بينما بلغ عدد المتقاعدين المتوفين 156790. وأضافت مؤسسة التقاعد: إن إجمالي ما تم صرفه كمعاشات وكدفعة واحدة بلغ 45.3 مليار ريال للعام المالي 1434 - 1435 هـ كما قامت المؤسسة بصرف 441.298 مليون ريال منذ إنشاء المؤسسة.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي المستفيدين بلغ 392298 حتى نهاية 1435 هـ وبلغت نسبة أعلى فئة للمستفيدين حسب صلة القرابة 40.1 % وكانت للمستفيدات من بنات المتقاعدين حيث بلغ عددهن 157487 مستفيدة.

وقالت المؤسسة إن نسبة المتقاعدين حسب الفئتين العمرية 45-49 و50-54 شكلت الأغلبية حيث بلغت نسبتتهما 43.3 % نظرًا لتوافق هاتين الفئتين مع بلوغ السن للمتقاعدين العسكريين على اختلاف رتبهم العسكرية والمتقاعدين مبكرًا من المدنيين والذين تجاوزت مدة خدمتهم 25 سنة في أغلب الأحوال. وبلغت نسبة المتقاعدين عند سن 60 إلى 64 عامًا 20.4 % من إجمالي المتقاعدين. ويذكر أن سن الستين هي السن الإلزامية لإحالة الموظفين المدنيين وبعض الرتب العسكرية للتقاعد.

5 ورش لحقوق وواجبات الكوادر التعليمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150413/Con20150413764712.htm>

عبدالله الغامدي (الرياض)
تطلق وزارة التعليم في 7 رجب المقبل خمس ورش لاستقراء آراء المعلمين والمعلمات حول ملفي حقوقهم وواجباتهم. وأوضح مستشار وزير التعليم لشؤون حقوق المعلمين والمعلمات الدكتور عبدالعزيز النملة، بأن ورش العمل ستغطي كافة مناطق المملكة التعليمية.

من جهته، أوضح الدكتور فايز الغامدي، مستشار الوزير لشؤون واجبات المعلمين والمعلمات، أن الورش ستنتقل في الرياض وتنتقل بعد ذلك لتغطي كافة مناطق المملكة التعليمية. يشار إلى أن الورش تأتي كأحد مدخلات ملفي الحقوق والواجبات وتأكيداً لمبدأ المشاركة في محاولة لتهيئة أفضل البيئات الوظيفية للمعلمين والمعلمات، ودعمها بأفضل السبل، سعياً لرفع مستوى الرضا بين كوادر التعليم.



مواطنون يدعون إلى تفعيل الخدمات العامة مراكز خاصة بالنساء في الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150413/Con20150413764716.htm>

متعب العواد (حائل)، محمد العبدالله (الدمام)، محمد طالبي (أبها)، عكاظ (الباحة) أكملت الإدارة العامة للمجالس البلدية الاستعدادات لمشاركة المرأة في الانتخابات ناخبة ومرشحة، وفق الضوابط الشرعية التي وضعتها عدة جهات حكومية، وتم إقرارها مؤخراً وتتمثل في توفير الأمانات والبلديات مدخلا خاصا ومستقلا بالنساء، إيجاد مراكز انتخابية خاصة بهن وقسم خاص بالنساء يحتوي على مكتب للعضوات وخدمات مساندة من استراحة ودورات مياه وسكرتارية.

ووفقاً لمصدر مطلع لـ «عكاظ» أن تلك الضوابط ليس لها أي تأثير أو تمييز بين الرجل والمرأة، فكل من الرجل والمرأة تطبق عليهما كافة الأنظمة واللوائح الانتخابية ولهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات، مشيراً إلى أنه ليس هناك أي شرط إضافي على المرأة، فما يطبق على الرجل ناخب أو مرشح يطبق على المرأة ناخبة أو مرشحة، وشروط المرشحين والناخبات تشمل الرجل والمرأة وتطبق على الجميع، مضيفاً أن العملية الانتخابية تشمل الرجل والمرأة وليس هناك انتخابات تخص المرأة وأخرى الرجل.

وأوضح أن عمليات الاقتراع وقيد الناخبات أو تسجيل المرشحات، تتم في مراكز انتخابية خاصة بالنساء، وتعمل فيها لجان انتخاب نسوية، فيما توجد مراكز انتخاب خاصة بالرجال، وفي كل دائرة يتم تنفيذ المعايير المنظمة للعملية الانتخابية على الجميع رجالاً ونساء.

وقال «إن مراحل العملية الانتخابية تتم في مرافق حكومية تشمل منشآت الأمانات والبلديات ومدارس وجامعات وزارة التعليم، ومنشآت حكومية جاهزة للمرشحات، ويحق للمرشحة والمرشح الحصول على ترخيص للحملة الانتخابية». وزاد «إن نظام المجالس البلدية الجديد الذي أقر استبعد موظفي وزارة الشؤون البلدية والقروية والقضاة وكتاب العدل ومحافظي المحافظات ورؤساء المراكز ومشايخ القبائل وأعضاء هيئة التحقيق والإدعاء العام وأعضاء الشورى وأمناء مجالس المناطق وأعضاء هيئات التطوير والمستثمر أو المقاول الذي يرتبط مع الأمانات بعقود لتنفيذ المشاريع».

من جهته أوضح رئيس بلدية القطيف المهندس زياد مغربل، أن البلدية بدأت عملية تجهيز المقر النسائي لأعضاء المجلس البلدي للدورة المقبلة، لافتاً إلى أن فرقة تجهيز المقر بدأ في توفير المتطلبات لأعضاء المجلس من النساء، مشيراً إلى أن المقر سيكون داخل مبنى البلدية، وقال «تم وضع خطة لإخراج العملية الانتخابية القادمة بصورة مشرفة»، مضيفاً إلى أن الدورات السابقة اتسمت بالانسحابية من خلال توفير جميع المتطلبات بالتعاون مع جميع اللجان المشرفة على الانتخابات، مبيناً أن الانتخابات المقبلة ستكون مختلفة تماماً عن الدورات السابقة، خصوصاً أن العنصر النسائي سيكون حاضراً بالانتخاب والترشح.

وبحسب المعلومات فإن بلدية القطيف بدأت فعلياً في تجهيز المكاتب النسائية، وستكون بمعزل عن مكاتب الرجال، فيما بدأت الوزارة الإعداد لدخول المرأة في المجالس البلدية من خلال تشكيل لجان متخصصة. من جهة أخرى أكدت عدد من السيدات في المحافظة أن المرأة السعودية أثبتت بجدارتها تفوقها وإبداعها في شتى المجالات الإنسانية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية.

وفي الباحة أوضح مصدر بلدي أن عدد أعضاء المجلس البلدي بالمنطقة في الدورة الانتخابية المقبلة 21 عضوا بما فيهم السيدات، مشيراً إلى أن الانتخابات ستطلق في ذي القعدة المقبل بعد تعديل الكثير من مواد نظام المجالس البلدية وتوسيع الصلاحيات وإشراك المرأة.

من جهة أخرى أوضح كل طلال مجمي، البراء عكور، سعود آل مسعود، وسليمان طالبي أن المجالس البلدية لم تؤد دورها كما ينبغي فقد تكون هناك معوقات إدارية وما شابه ذلك. وأضافوا نتمنى أن تساهم المجالس في علاج مشكلات الطرق والعمالة السائبة. وفي نفس السياق دعا كل من يحيى تويتي وعبدالمجيد شروق وإبراهيم المسكتي وعتقري محيا ونايف مشلوي إلى ضرورة تفاعل المجالس البلدية مع هموم المواطنين وتطلعاتهم ولكن يبدو أن ثمرة تلك المجالس لم تظهر حتى الآن. وأضافوا أن هناك معاناة في الكثير من الأحياء من تأخر الخدمات رغم الأعداد الكبيرة من السكان داعين في نفس الوقت إلى ضرورة منع باعة الأرصفة والراجلين من الأجناب الذين أصبحوا في وضوح النهار يضايقون حركة المرور بجوار الإشارات والمساجد ودخل الأسواق دون أي متابعة جديّة من البلديات.



”تراحم“ تبحث تطوير برامج رعاية السجناء والمفرج عنهم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150413/Con20150413764872.htm>

واس (الرياض)

بحث مجلس إدارة اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» في اجتماع برئاسة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، رئيس اللجنة عدداً من الموضوعات ذات الصلة بتطوير البرامج والمشاريع الموجهة لرعاية الفئات المستهدفة وهم نزلاء ونزيلات السجون والإصلاحات، ودور رعاية الفتيات والأحداث، والمفرج عنهم وأسر السجناء خلال سجن عائلهم. كما ناقش المجلس في الاجتماع الذي عقد في مقر الأمانة العامة للجنة الوطنية، بحضور مدير عام السجون نائب رئيس اللجنة اللواء إبراهيم الحمزي عدداً من الموضوعات التي تسهم في دعم موارد اللجنة المالية والعينية بما يعينها على أداء رسالتها الخيرية والإنسانية تجاه تلك الفئات.



الشؤون الاجتماعية: الخدمات المقدمة للمعوقين شاملة

وبإشراف مختصين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150413/Con20150413764851.htm>

وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في مدير عام العلاقات العامة والاعلام والاجتماعي خالد بن دخيل الله الثبيتي في ردها على مانشر تحت عنوان «جعجة بلا طحين» في عدد «عكاظ» بتاريخ 1436/5/1 هـ وما تضمنه الموضوع من بعض النقاط التي يفقدها المعاق والخدمات التي يحتاجها.. أفادت إلى أنه سعيًا إلى توفير الرعاية المناسبة لهؤلاء المعوقين لدى أسرهم فقد رصدت الدولة إعانات مالية تصرف لأولياء أمورهم وفقاً لمعايير معينة مع خضوعهم للإشراف والتتبع

السوي من خلال برنامج الرعاية المنزلية والتي تنفذ من قبل المختصين ويتم توفير أقصى رعاية ممكنة لهم، ويتم صرف هذه الإعانات لفئات المعوقين الذين يتعذر إلحاقهم بالمراكز أو ترغب أسرهم في رعايتهم، ويتفاوت مقدار الإعانة حسب نوع الإعاقة ودرجتها، حيث يتراوح المبلغ بين (10.000 إلى 20.000 ريال سنويا) كما يتم تقديم إعانات عينية تتمثل في صرف كرسي متحركة للمعوقين وأسرة طبية وسماعات وأجهزة طبية مختلفة للمحتاجين لها، وكذلك تكاليف تعديل عجلة قيادة السيارة للمعوق وغيرها من المعينات.

أما ذكره الكاتب بأن المعوق لا يجد من يساعده في الأمور الأساسية من حياته، فالخدمة الإيوائية في المراكز والمؤسسات التأهيلية والتي تقدم للمعوقين الذين لا تستطيع أسرهم رعايتهم لديها وبعد انطباق شروط القبول للإيواء عليهم يحصلون على الخدمات التي تقدم في مراكز التأهيل الاجتماعي وهي:

- الإيواء الكامل الذي يتضمن المسكن والمأكل والملبس.
 - الرعاية الصحية الكاملة العلاجية والوقائية، وتوفير العلاج الطبيعي والمتكامل والتعاون مع المستشفيات المتخصصة في إجراء الفحوص الدقيقة والشاملة وإجراء العمليات المطلوبة.
 - الرعاية النفسية.
 - الترويج وشغل أوقات الفراغ.
 - العلاج بالعمل.
 - العلاج الوظيفي.
 - جمع ما يحتاجه المعوق من خدمات وعناية خاصة.
- وحول ما ذكره المحرر بخصوص المرافق العامة من حدائق ووسائل نقل وطرق وإدارات حكومية ومساجد وبنوك ومستشفيات فقد تم اعتماد برنامج الوصول الشامل ليتم تطبيقه على النحو الآتي:
- تفعيل برنامج الوصول الشامل على المستوى الوطني ليشمل جميع المباني والمنشآت والشوارع ووسائل النقل وكافة مرافق الحياة.
 - إيجاد برنامج اجتماعية وإعلامية وثقافية لتعريف المجتمع بأهمية برنامج الوصول الشامل.



20% تمثيل المرأة في اللجان المحلية للانتخابات البلدية

30 امرأة مقابل 120 رجلا يهيئون الأرضية لانطلاق السباق الانتخابي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=220551&CategoryID=5

حائل، عرعر: فريخ الرمالي، خضر العنزي
قررت السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات البلدية، ألا يقل تمثيل المرأة في اللجان المحلية للانتخابات عن 20%، وذلك مواكبة لقرار السماح للنساء بالمشاركة ترشحا واقتراعا في المعترك الانتخابي المقبل، بعد أن غبن عنه خلال الدوريتين الماضيتين.

وكانت منطقة الحدود الشمالية، هي صاحبة قصب السبق في الرفع بأعضاء لجنتها المحلية، حيث اعتمد وزير الشؤون البلدية والقروية الدكتور عبد اللطيف آل الشيخ، أعضاء اللجنة، التي تضم أمين المنطقة ومدير الشرطة ومدير التعليم وعددا آخر من الأعضاء، إضافة للعضوتين انتصار بن الأملح العنزي والجازي بنت النشمي العنزي.
وعلمت "الوطن" أنه من المقرر أن يتم الإعلان عن أعضاء اللجان المحلية للانتخابات البلدية في بقية مناطق المملكة تباعا، وذلك استعدادا لتهيئة كل ما يتصل بمتطلبات مرحلتي قيد الناخبين وقيد المرشحين ويوم الاقتراع.
وتشير المصادر إلى أنه من المقرر أن يتم تشكيل 15 لجنة محلية للانتخابات البلدية، وتكون اللجنة الرئيسية منها في العاصمة الرياض. وطبقا لتحديد نسبة تمثيل النساء بـ20%، فإنه من المقرر أن تشارك 30 امرأة في أعمال تلك اللجان، مقابل 120 رجلا، ليكون العدد الإجمالي لكافة أعضاء تلك اللجان 150 عضوا.

وتتسارع وتيرة الاستعدادات الخاصة بالمعترك الانتخابي، لمحاولة قطع شوط كبير من الاستعدادات قبل دخول شهر رمضان المبارك، الذي يفصل عنه قرابة الشهرين، فيما لن يتبقى بعد نهاية الشهر الفضيل سوى شهر واحد وهو شوال، قبل بدء فترة قيد الناخبين، والمقرر لها أن تنطلق في يوم 7 ذي القعدة وتمتد 21 يوما تنتهي بتاريخ 29 من الشهر نفسه. وكانت وزارة الشؤون البلدية والقروية قد كشفت في وقت سابق عن إجراءات وضوابط مشاركة المرأة السعودية في كل مراحل العملية الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية "ناخبة، ومرشحة"، متضمنة حق المرشحة في الحصول على تراخيص لحملتها الانتخابية الموجهة للناخبين والناخبات وبنفس الوسائل التي يحق للرجل استخدامها.



دمج المعوقين بصريا في التعليم العام.. وحوافز لعلمهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 جماد الثاني 1436هـ - 13 إبريل 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=220529&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر
في خطوة لاحتواء طلاب العوق البصري وتقديم الخدمة التعليمية لهم دون عناء أو مشقة، تتجه وزارة التعليم إلى مشروع يحقق قبولا لطلاب وطالبات العوق البصري في مدارس التعليم العام، ويتولى تدريسهم معلمو التعليم العام بعد تأهيلهم وتدريبهم.
ويحسب مصادر لـ"الوطن" فإن الوزارة تعمل على ذلك نظرا لحاجة طلاب وطالبات العوق البصري إلى تلقي خدمات تربوية وتعليمية في المواقع القريبة من أماكن إقامة أسرهم، لضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم، مشيرة إلى أن التوجه الجديد للوزارة يأتي تخطيا لعقبات تواجه افتتاح برامج لذوي العوق البصري على رأسها شرط الأيقل عدد الطلاب والطالبات في الفصل الواحد عن أربعة طلاب، ما يترتب عليه حرمان بعض طلاب تلك الفئة من فرصة التعليم، أو يضطرهم لتحمل عناء تنقلهم إلى أماكن بعيدة عن سكن أسرهم.
وأوضحت المصادر أن التوجيه الجديد يؤكد قبول الطلاب والطالبات المعوقين بصريا في مدارس التعليم العام دون التقييد بعدد محدد لهم، مع الإبقاء على معيار المسافات المطبقة لدى الإدارة العامة للتخطيط المدرسي عند افتتاح برنامج جديد، إضافة إلى تأهيل المعلمين وتدريبهم على طريقة "برايل" وطرق تدريس تلك الفئة، مع منحهم بعض الحوافز عند عدم انطباق صرف علاوة التربية الخاصة لهم، مثل تخفيض نصابهم من الحصص الدراسية وإعفائهم من الندب وحصص النشاط والرياضة.
يأتي ذلك، في وقت أعلنت وزارة التعليم عن بدء تطبيق التعليم الشامل في ست مدارس نموذجية مع بداية العام الدراسي المقبل وذلك ضمن المرحلة الأولى في الرياض، لتكون نواة أولى للتطبيق الناجح والعاقل لجميع طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بكل أنواعها وفئاتها والعاديين والموهوبين، يليها التوسع لكل مناطق ومحافظات المملكة.

التأمينات: نهدف إلى تحقيق الأمان لـ 1.5 مليون موظف في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=220559&CategoryID=2

جدة: سامية العيسى

أكد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبدالرحمن القويز أنهم يهدفون إلى توفير الأمان الوظيفي وتعزيزه لدى موظفي القطاع الخاص البالغ عددهم نحو 1.5 مليون موظف، بحيث يُضاف إلى منظومة الحماية الاجتماعية، جاء ذلك خلال اللقاء الذي جمعه أمس مع مسؤولي الغرفة وعدد من القيادات والمسؤولين في القطاع الخاص. وأوضح القويز في كلمته أمام أصحاب الأعمال أن المؤسسة العامة للتأمينات تسعى دائماً أن تكون العلاقة مستمرة ومتشعبة مع قطاع الأعمال، وقال: لدينا هدف واضح هو الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص، ونعمل على تقديم خدمات ومبادرات جديدة أحدثها التأمين ضد التقاعد الذي سينطلق بداية من ذي القعدة المقبل، وتعمل المؤسسة على استثمار جانب من أموالها في تأسيس شركات بهدف الوفاء بالالتزامات المالية الشهرية وتنمية مواردها، فهناك مسؤوليات على المؤسسة وفق النظام، والقانون واضح وغير قابل للتعديل، وهناك عملاء يبدؤون كمستثمرين وينتهون كمستفيدين، ورغم أن المؤسسة العامة للتأمينات تعمل منذ 40 سنة إلا أن التغيير والتحديث مطلوب، وهناك بعض المبادرات التي وافق مجلس الإدارة عليها.

وتحدث القويز عن عدد كبير من الخدمات التي تقدمها المؤسسة، ومنها الرعاية الصحية والتعامل مع مستشفيات ومنشآت طبية والسعي للسيطرة على الجودة مقابل الكلفة، والاستفادة من طرف ثالث يتمثل في شركات التأمين، وتحدث عن نظام (ساند) للتأمين ضد التَّعَطُّل عن العمل الذي من المزمع تطبيقه خلال سنة الأشهر القادمة، وقال إنه يعد أحد برامج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الرامية إلى تعزيز الأمان الوظيفي لدى موظفي القطاع الخاص البالغ عددهم نحو 1.5 مليون موظف، بحيث يُضاف إلى منظومة الحماية الاجتماعية بجانب برامج تأمين المعاشات (التقاعد، والعجز غير المهني، والوفاة)، فضلاً عن التأمين ضد الأخطار المهنية (العجز المهني).

ودعت الغرفة التجارية الصناعية بجدة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى تحديث بعض المهن والوظائف وفتح فترة تعديل الرواتب للقطاع الخاص إلى مرتين في العام، ورفع الحد الأقصى لراتب المشترك البالغ 45 ألف ريال حالياً ليتواكب مع وضع سوق العمل الحالي، إضافة إلى إصدار شهادات المنشآت والشركات إلكترونياً، ودعت إلى إنشاء فرع جديد للمؤسسة بالمقر الرئيس للغرفة في حي الرويس بجدة لخدمة الموظفين والمشاركين في القطاع الخاص. من جهته قال نائب رئيس غرفة جدة زياد البسام إن غرفة جدة سواء من خلال مراكزها أو قطاعاتها أو لجانها القطاعية التي وصلت خلال العام الجاري إلى (68) لجنة تعمل على معالجة مشاكل مختلف النشاطات التجارية والصناعية والتعامل بجدية مع جميع المعوقات، وأصدرت خلال عام واحد ما يزيد عن 2000 توصية، وساهمت في إزالة عشرات القضايا العالقة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية.

شريطة أن تكون جميع الشروط والأوراق مستوفاة عند طلب التقديم • العمل "لـ" الاقتصادية : إصدار تأشيرات العمالة المنزلية لا يتجاوز 24 ساعة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/13/article_948922.html

أيمن الرشيدان من الرياض
قال لـ"الاقتصادية" زياد الصايغ وكيل وزارة العمل لخدمة العملاء والعلاقات العمالية، إن الوزارة تسعى جاهدة لتقديم كل الخدمات المتعلقة بتطوير عمليات استخدام العمالة من جميع الدول المعتمدة عبر موقع "مساند" الإلكتروني الذي أطلقته الوزارة أخيراً، وذلك بتقديم جميع التسهيلات لكل الأطراف سواء كان العملاء أو شركات ومكاتب الاستخدام، حيث إن إصدار تأشيرات العمالة لا يستغرق حالياً سوى 24 ساعة فقط متى ما كانت الشروط مستوفاة بالكامل.
وأشار وكيل الوزارة، إلى أن تأشيرات العمالة كانت تصدر من خلال "مساند" بعد التنظيم الجديد لإصدار التأشيرات في مدة تراوح ما بين ثلاثة وستة أيام، إلا أن التحديثات الجديدة والتطوير المستمر الذي تعمل عليها الوزارة في موقع "مساند"، مكن من إصدار تأشيرات العمالة لجميع مكاتب وشركات الاستخدام في مدة وجيزة على أن تكون جميع الشروط والأوراق الخاصة بذلك مكتملة.

يمكن موقع الوزارة من متابعة استخدام العمالة المؤهلة علمياً ومهنيًا .
ولفت الصايغ إلى أن التسهيلات الجديدة والخدمات التي تطلقها الوزارة في الآونة الأخيرة تستهدف بدرجة عالية العملاء وشركات ومكاتب الاستخدام، مع التأكيد على أهمية تنظيم النشاط بما يحقق تطلعات الوزارة والمستفيدين من خدماتها، مشيراً إلى أن هناك حزمة من المبادرات والخدمات الحديثة المتعلقة بهذا الشأن ستطلقها الوزارة في وقت لاحق وبشكل متتابع.

كما أشار إلى أن الوزارة ماضية في دورها الرقابي ولن تتساهل مع أي من مزودي الخدمة في حال وجود فروق في التكاليف ومدد الاستخدام عما يتم نشره في الموقع، داعياً كل المستفيدين للإبلاغ عن أي اختلافات يجدونها بين التكاليف المعلنة والتكاليف التي تتطلبها منهم المكاتب على أرض الواقع أو يتم ذكرها بطريقة مبهمه في العقود، من خلال البريد الإلكتروني:

musaned@mol.gov.sa

أو عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء (19911)، أو من خلال فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة.
وذلك لضمان تحقيق مصلحة جميع أطراف عملية الاستخدام.

وأخرجت وزارة العمل بإنشائها وتطويرها للموقع الإلكتروني لبرنامج العمالة المنزلية "مساند"، الموقع الإلكتروني من مفهومه السائد إلى خصوصية يتميز بها سوق استخدام العمالة المنزلية، حيث أصبح منظومة خدمية تنقيفية متكاملة، تسعى من خلالها إلى ضبط السوق من حيث التنوع والكفاءة والتنظيم، حفاظاً على مصلحة المواطن من جانب، والعامل الوافد من جانب آخر، لتدخل سوق الاستخدام المنزلي مرحلة جديدة، يشهدها جميع من يزور الموقع، الذي تبقى على إكمال عامه الأول بضعة أيام.

ويمكن الموقع وزارة العمل من متابعة نشاط مقدمي الخدمة من مكاتب وشركات للتأكد من تنظيم نشاط التوسط في استخدام العمالة المؤهلة علمياً أو مهنيًا أو من حيث الخبرة، وتقديم الخدمات العمالية للغير من أفراد أو قطاع عام أو قطاع خاص، وتوفير خدمات احترافية وفعالة في نشاطي التوسط في استخدام العمالة وتقديم الخدمات العمالية للغير، تقديم خدمات أفضل في مجال استخدام العمالة المنزلية.

وفي ظل ما تحقق من نتائج إيجابية لـ"مساند" في آخر مرحلة من مراحل تطويره، بنشر 306 شركات ومكاتب استقدام لتكاليف الاستقدام على الموقع، استجابة لدعوة الوزارة لها بالإفصاح عن التكاليف، الأمر الذي يحقق المنافسة العادلة بين مختلف الشركات والمكاتب ويتيح خيارات سعرية متنوعة أمام المواطنين، تعمل الوزارة على تطويره باستمرار، حيث من المقرر أن يتوسع موقع "مساند" ليقدم خدمة إمكانية تقييم مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية وفقا لرأي العملاء المتعاملين مع هذه المكاتب أو الشركات.

إلى جانب ما يقدمه الموقع من معلومات توعوية وتنقيفية للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، يتيح أيضا لطالبي الخدمة التعرف على مكاتب وشركات الاستقدام المرخص لها في كل مناطق ومدن المملكة وما تقدمه من خدمات وتكاليف استقدام، عبر اختيار نوع مقدم الخدمة (مكتب/شركة) والمنطقة التي يقع بها، لتظهر بعدها قائمة مزودي الخدمة حسب الاسم والموقع الإلكتروني ووسائل التواصل.

ويمكن الموقع وزارة العمل من متابعة نشاط مقدمي الخدمة من مكاتب وشركات للتأكد من تنظيم نشاط التوسط في استقدام العمالة المؤهلة علميا أو مهنيا أو من حيث الخبرة، وتقديم الخدمات العمالية للغير من أفراد أو قطاع عام أو قطاع خاص، وتوفير خدمات احترافية وفعالة في نشاطي التوسط في استقدام العمالة وتقديم الخدمات العمالية للغير، تقديم خدمات أفضل في مجال استقدام العمالة المنزلية.



كيفية رفع مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات الطرفية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/13/article_948909.html

د. عبد الوهاب بن عبد الله الخميس

تحدثت في مقال الأسبوع الماضي عن أهمية تكامل تقديم الخدمات الصحية بين القطاعات المختلفة، خصوصا بين وزارة الصحة ووزارة التعليم خصوصا في مناطق الأطراف البعيدة عن المدن الرئيسية وتوجد فيها جامعات ناشئة. ولعلي في هذا المقال أن أتطرق إلى كيفية تحقيق هذا التكامل في تقديم الرعاية الصحية بين وزارة الصحة ووزارة التعليم. هذا التكامل يتطلب من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رفع شعار "أولوية الخدمة وفقا لاحتياجات المواطن الصحية وليس لاحتياج القطاعات". فمن أجل تحقيق هذه الغاية يجب عمل ما يلي:

أولا: أن تضم مستشفيات وزارة الصحة - الواقعة في مناطق فيها جامعات ناشئة - لتلك المستشفيات الجامعية نظرا لوجود الكادر الأكاديمي والطبي المهيا لإدارة وتشغيل تلك المستشفيات. فمعظم الجامعات الناشئة توجد فيها كلية طب وكلية علوم طبية وكلية للتمريض، بل إن بعض هذه الجامعات يوجد فيها أكثر من كلية للطب وأكثر من كلية للعلوم الطبية أو كلية تمريض. هذه الجامعات بحاجة إلى منشآت صحية كبيرة تتيح لخريجها التدريب في أقسامها المختلفة، كما أن الممارسة العملية والتطبيقية للكليات الصحية تكون أفضل كلما كان عدد المرضى وحجم المستشفى كبيرين. ففي حالة ضمت تلك المستشفيات، فإن فرص التدريب لطلبتها ستكون بصورة أكبر بعد اتساع مستوى الخدمات فيها وزيادة المرضى التابعين لها (بعد ضم مستشفيات وزارة الصحة للمستشفيات الجامعية).

كما أن عديدا من الجامعات الناشئة بصدد الاحتفال بتخريج عديد من طلبتها من الكليات الصحية خلال هذا العام. لذا فإن رغبتهم في العمل في مستشفيات جامعاتهم ستكون أكبر في حالة توافر الخدمات اللازمة للممارسة العلمية والتدريب اللازم. ولا شك أن خريجي تلك الجامعات ستكون لديهم الرغبة في العمل في مستشفيات الجامعات التي تخرجوا منها أكبر ممن لم تسبق لهم الدراسة في تلك المناطق من غير أهلها. فالطالب قبل تخرجه في أي من الكليات الصحية سيكون قد أمضى فترة لا تقل عن أربع سنوات مقيما أو مترددا على الكلية التي يدرس فيها. هذه السنوات كفيلة لأن يتعود الطالب على الإقامة في تلك المناطق والعيش فيها إذا ما توافرت في تلك المستشفيات الخدمات اللازمة لمزاولة المهنة.

ثانيا: إدارة المستشفيات الجامعية مستشفيات وزارة الصحة في المناطق الطرفية البعيدة عن المدن الرئيسية ستسهم في تقليل التكلفة التشغيلية لتلك المستشفيات نظرا لأن الإدارة ستكون موحدة وحجم المستشفيات سيكون أكبر نظرا لأن

المستشفيات الجامعية بعد ضم مستشفيات وزارة الصحة لها ستضاعف طاقتها الاستيعابية دون ازدواجية في التشغيل أو الخدمات الصحية المقدمة. لذا فإن زيادة أعداد تلك المستشفيات وضم مستشفيات وزارة الصحة لها سيساعدانها على زيادة الممارسة الطبية للكوادر الطبية العاملة فيها، ويسهلان استقطاب الكفاءات المميزة للعمل فيها، ما يسهم في رفع الجودة العلاجية لتلك المستشفيات وتقليل تكلفتها التشغيلية.

كما أن هذا الإجراء يقلل ازدواجية التوظيف لمناطق يصعب الاستقطاب فيها ويرفع كفاءات الاستخدام للأجهزة الطبية فيها ويرفع مستوى الخدمات المتوفرة فيها، ما يحذر من هجرة مرضى تلك المناطق للسفر للمدن الكبرى بحثاً عن العلاج. ثالثاً: ومن أجل أن تتحقق الأهداف السابق ذكرها، فإن وزارة المالية بحاجة إلى إعادة تقييم آليات الصرف على الخدمات الصحية بحيث يكون حساب الشريحة السكانية المستفيدة من الخدمات العلاجية ونوعية الخدمة (تخصصية أم عامة) أساساً في احتساب الميزانية الصحية المخصصة للمستشفيات أو للقطاعات. فكل دول العالم لديها آليات محددة لاعتماد الميزانية الصحية. فمثلاً دولة كالنرويج، التي تتشابه معنا في النظام الصحي من حيث مجانية العلاج تعتمد ميزانيتها الصحية عبر الأقاليم وحسب العدد السكاني لكل إقليم. فمن المؤسف أن النظام المالي الذي تعتمده وزارة المالية يساعد مستشفيات التشغيل الذاتي على وجه الخصوص على زيادة الصرف بدلاً من أن يحفز رفع الكفاءة التشغيلية. وهذه الحقيقة كانت إحدى أهم النقاط التي ذكرها البنك الدولي عند تقييمه الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية عامي 2004 و2009.

فمن المعلوم أن الطريقة التقليدية التي تعتمدها وزارة المالية عند تقييمها الميزانية الصحية قائمة على الاعتماد على ما تم رصده من اعتمادات مالية في السنوات المالية المنصرمة ومدى استهلاك تلك الميزانيات. فكل من يستنفد ميزانيته بشكل أكبر تكون له الفرصة في زيادة في الميزانية خلال العام الذي بعده دون اعتبار لكفاءات التشغيل أو قياس للمخرجات الصحية المرجوة من تلك الميزانية.

أنا على قناعة بأن تغيير اعتماد الميزانية الصحية وفقاً لأعداد المرضى المستفيدين من الخدمة سيشتجع كثيراً من المستشفيات الحكومية حتى غير التابعة لوزارة الصحة لزيادة خدمتها لأكثر شريحة من المواطنين غير التابعين لها لأنها ستكون الطريقة الأسرع لزيادة اعتماد الميزانيات السنوية لها. كما أن اعتماد الميزانيات وفقاً للشريحة المستفيدة من الخدمة سيساعد على توحيد الخدمات الصحية بين مختلف القطاعات الحكومية بسبب أن تقديم الخدمات الصحية سيكون على أساس أعداد المواطنين المستفيدين من الخدمة وليس لأي اعتبارات أخرى.

ما أتمناه وفي ظل وجود مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أن يتم الإسراع في توحيد الخدمة العلاجية، خصوصاً بين القطاعات الصحية المختلفة، لأنها تحقق تنمية واستثمار أمثل للميزانيات الصحية، خصوصاً في المناطق النائية. ولعل وزارتي التعليم والصحة يمكن أن يكونا البداية الصحيحة لأن ينعم المواطن بخدمات صحية مناسبة ومميزة.



وزارة العشرين "الاجتماعية والفئة الغالية!!"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 جماد الثاني 1436 هـ - 13 إبريل 2015م
[اضغط هنا](#)

عبدالله صالح القرني

هل تعلم أخي غير المعاق كم هي مكافأة المعاق الشهرية من وزارة الشؤون الاجتماعية إذا كان المعاق عاطلاً عن العمل وسواء كان أعزب أو عائلاً، شيء أقرب للسخرية من العمل الجاد أو الشعور المستهلك لمسؤولي الوزارة أن المعاقين (الفئة الغالية)، الغالي يستلم ٨٣٠ ريالاً شهرياً لم تكملها الوزارة بـ ٢٠ ريالاً ليصرف ٨٥٠ ريالاً من الصراف فلن يدخر

المعاق العاطل شيئاً من هذا الرويتب الذي يصرف في يوم ٢٠ من الشهر الهجري، وتم ابتكار له يوم ٢٠ ليتناغم مع العشرين التي يحتاجها لاكتمال خمسين ريالاً، أليس هذا فاصل كوميدي أسود لا ليس أسود بل رمادي؟!
صرف هذا الرويتب يتم في بيروقراطية عجيبة فإذا تقدمت بطلبه من أي فرع للوزارة يستوجب صرفه بعد عام كامل من تاريخ طلبك، أي والله بحجة المعاملة رايحة الرياض وكأنها رايحة على ظهر لوري بطريق ترابي ليس بزر كمبيوتر، أو لتحقيق عبارة الطبيب زمان (يوم الحكومة بسنة)!!
أليس هذا مشهداً رمادياً كوميدياً؟!
قالت لي زوجتي: خذ حقك من الحكومة فشددت محزومي، ذهبت فرحاً من كرم والدنا خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بتوفير سيارات للمعاقين بلا استثناء، لكن أهل النكادة الكوميدية الرمادية بالوزارة لا بد أن تستنني للغالين فنحن استثناء وغالين!
ذهبت وخيال يقظتي يطمعني في جيب أمريكي فأره يجعلني أخيراً أشعر بغلائي على الوزارة، ذهبت لفرع الوزارة بالقفزة وجدت المدير (زهقان) من الغالين...!!، قلت له أريد سيارة هذا تقريري أنا معاق بساق واحدة على طرف صناعي أمشي، قال: الله بحفظك هذه للمشلولين فقط.
قلت: الأمر يقول للمعاقين، قال: احمد الله أنك تمشي، قلت: الحمد لله.
والمعاق يذكره الآخرون بالله دوماً ولا يتذكرون أنه ذاكر الله بصبره الجميل ليس على قدر الله، بل على وزارة كوميدية تخالف المنطق لتفرض منطق بقائها كما يرى السوي البيروقراطي فيها حين يظن إن ظن بحق المعاق وفر حق الحكومة، والحكومة بالمقابل تعطي ووضع رقيباً (متوفى دماغياً) اسمه هيئة مكافحة الفساد، والمعاق غالي في أرخص حال والمعطي الله، (بس من جد وش سر العشرين) برويتب المعاق ما بين يوم الـ ٢٠ ونقصان القروش عن الخمسين ريالاً؟
وللعلم المعاق الأعزب لو قسم الرويتب ٨٣٠ ريالاً ليأكل ثلاث وجبات يومياً فسيكتفي بـ ٤١ ريالاً في عشرين يوماً بالكوميديا في اليوم العشرين الرمادي يبدأ الصرف أم الصوم لا تعلم، وزارة الشؤون الكوميدية الاعتباطية لا تعلم أيضاً !!

حقوق الإنسان في العالم

بان يدعو من الدوحة إلى مواجهة جماعية للإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 جماد الثاني 1436هـ - 13 إبريل 2015م
[اضغط هنا](#)

الدوحة - محمد المكي أحمد

دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مواجهة جماعية للإرهاب والتطرف والفساد والجرائم. وإلى احترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وإنهاء التهميش.

جاء ذلك خلال حضوره المؤتمر الثالث عشر «لمنع الجريمة، وتحقيق العدالة الجنائية» الذي بدأ أعماله في الدوحة أمس، في حضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ورئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني.

وظهرت على هامش الاجتماع حدة تفاعلات الوضع في اليمن والعراق وسورية، وممارسات «داعش» الإرهابية. وحمل بان، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الشيخ عبد الله مساء أمس الحوثيين مسؤولية ما يجري في اليمن حالياً. ودعا إلى «العودة إلى طاولة المفاوضات (بين الأطراف اليمنية) والتركيز على جهود (مبعوثه) جمال بن عمر»، وقال «أحضكم على إنهاء العنف في أقرب الآجال وأن يسود الحوار وتستأنف المفاوضات»، وعبر عن تقديره «لجهود قطر الدبلوماسية»، وأضاف «أقدر دول مجلس التعاون الخليجي والتزامها الأمن والاستقرار في المنطقة»، ولفت إلى «أننا (الأمم المتحدة) عملنا مع قادة دول المجلس، وأوشكنا على تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن تدهور الوضع بسبب الحوثيين».

وقال رئيس الوزراء وزير الداخلية القطري إن لتحالف «عاصفة الحزم» أسبابه وأهدافه. وهي تكمن في «أن هناك تهديداً لأمن دول مجلس التعاون وكسر الرئيس المخلوع (علي عبد الله صالح) قرارات مجلس الأمن، والهدف إعادة الشرعية إلى اليمن».

وكان بان طالب خلال مؤتمر منع الجريمة الزعماء الدينيين بحض الشباب على التسامح ومعرفة الديانات الأخرى لتحقيق الفهم المتبادل، وشهد اليوم الأول للمؤتمر اعلان رئيس الوزراء القطري مبادرة لـ «تأسيس صندوق يخصص للتعليم والتطوير المهني لمصلحة النازحين واللاجئين ضحايا الصراعات في الشرق الأوسط»، ووجه انتقاداً شديداً إلى «ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية»، وقال رداً على سؤال لـ «الحياة» عما إذا كان ناقش مع بان هذا الموضوع: «ان المعايير تناقش في المؤتمر وموقف قطر واضح وكذلك مبرراتها في هذا الشأن». وأكد في كلمته أمام المؤتمر أن ازدواجية «المعايير تمثل أبرز التحديات التي تواجه منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتشكل عائقاً أساسياً لبلوغ تحقيق التنمية المنشودة للشعوب». ودعا إلى تعزيز «التعاون الإقليمي والدولي، والتعامل مع الظاهرة الإجرامية من منظور شامل يأخذ في الاعتبار أسبابها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها».

وكرر بان دعوته إلى مكافحة الإرهاب وقال إن «الإرهابيين يتحالفون أكثر من أي وقت مضى، يمولون أنفسهم من خلال شبكات عالمية»، ودعا إلى «نهج شامل للتصدي للتطرف وغسل الأموال والفساد».

وكشف رئيس الوزراء القطري انه تم التوافق على مضامين «اعلان الدوحة» الذي سيصدر في نهاية المؤتمر، وقال إنه «سيشكل بوابة نحو المستقبل لمكافحة الجريمة».



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاثنين
24 جماد الثاني 1436 هـ - 13
إبريل 2015 م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6195>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
24 جماد الثاني 1436 هـ - 13
إبريل 2015 م

[اضغط هنا](#)